المبادئ التوجيهية للسياسات الخاصة بتعزيز العمل اللائق في مجال إعادة التدوير

المبادئ التوجيهية للسياسات الخاصة بتعزيز العمل اللائق في مجال إعادة التدوير(ILO) في ديسمبر 2025، اعتمدت منظمة العمل الدولية، والتي تم التفاوض عليها بين الحكومات والعمال وأصحاب العمل خلال اجتماع الخبراء الذي عقد في مايو 2025. شارك بإعداد هذه الوثيقة التي تحدد الأقسام WIEGO في هذه المفاوضات، وقام بالتعاون مع (IAWP) التحالف الدولي لجامعي النفايات والمواضيع ذات الأهمية الرئيسية لجامعي النفايات في المبادئ التوجيهية.

1. ربط المراجع بجامعي النفايات باستخدام الأوصاف التالية:
   - فيقاطعي الرمث
   - عمال إعادة التدوير الإلكترونيR
   - أناالاقتصاد غير الرسمي / العمال غير الرسميين
   - عمال إعادة التدوير غير الرسميين
   - مجمع النفايات السنوي
   - (جالتعاونيات / الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (عند الإشارة بوضوح إلى جامعي النفايات

التحليل التكميلي	فئة تشير إلى جامعي النفايات	اقتباس مباشر
يؤكد هذا على أن جمع النفايات شكل أساسي ومشروع من أشكال العمل في إعادة التدوير، وليس نشاطًا متبقيًا أو هامشيًا. ترسخ إعادة التدوير غير الرسمية واليدوية ضمن تعريف القطاع نفسه.	إشارة صريحة إلى جمع النفايات يدوياً.	الفقرة 6 "تشمل إعادة التدوير اليوم مجموعة متنوعة للغاية من الأنشطة في جميع قطاعات الاقتصاد، منجمع النفايات يدويًابدءًا من جمع النفايات واستعادتها، وصولًا إلى التكافل الصناعي المدعوم رقميًا في صناعة الأدوية.

تشخيص واضح للوضع غير الرسمي كحالة هيكلية، وليس كفشل فردي. يُقدّم الطلب مباشرةً إلى جامعي النفايات وجامعي النفايات غير الرسميين.	عمال إعادة التدوير في ظل ظروف العمل غير الرسمي الهيكلي.	الفقرة 8 "على الرغم من أن إعادة التدوير يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف البيئية، إلا أن بعض أنشطة إعادة التدوير قد تلوث البيئة، والعديد من الشركات والعاملين في مجال إعادة التدوير يعملون فيشروط الهيكل غير الرسميوغالباً ما يعملون في ظروف عمل سيئة، وبالتالي لا يستطيعون تحقيق كامل إمكاناتهم وتطلعاتهم للحصول على وظائف خضراء ولائقة.
		الفقرة 10- "يُعدّ تعزيز العدالة الاجتماعية، بما في ذلك حماية وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، أمرًا أساسيًا لضمان تمكّن العمال المشاركين في أنشطة وعمليات إعادة التدوير من ممارسة حقوقهمسبل العيشوأن يؤدوا وظائفهم في ظروف تتسم بالمساواة والحرية والسلامة والصحة والضمان الاجتماعي والكرامة.
يزيل هذا الأمر أي لبس: أعمال إعادة التدوير غير الرسمية تندرج بالكامل ضمن نطاق المبادئ التوجيهية.	الاقتصاد غير الرسمي (بشكل صريح).	الفقرة 12 "تهدف هذه الإرشادات إلى تطبيقها على جميع عمليات إعادة التدوير، سواء كانت تُدار بشكل عام أو خاص، في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية والقطاعية".

هذا هو أقوى سند سياسي لجامعي النفايات في الوثيقة بأكملها. يُرسّخ هذا النهج تحديد الأولويات الإيجابية، وليس الإدماج المحايد.	العمال في الاقتصاد غير الرسمي ((أولوية صريحة	الفقرة 13 على الرغم من تعايش أنشطة إعادة التدوير الرسمية وغير الرسمية وتداخلها في سلاسل قيمة إعادة التدوير، فقد وُضعت هذه المبادئ التوجيهية للسياسات مع إيلاء اهتمام خاص لمؤسسات إعادة التدوير والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي. ولا يقتصر ذلك على أعدادهم الكبيرة فحسب، بل أيضاً على التزام منظمة العمل الدولية وبقية منظومة الأمم المتحدة بتعزيز العدالة الاجتماعية وضمان عدم إهمال أي أحد.
يعترف صراحةً بالتعاونيات وكيانات SSE كمنظمات لعمال إعادة التدوير، وليس مجرد مؤسسات. يغطي هذا البرنامج التعاونيات والجمعيات الخاصة بجامعي النفايات بشكل مباشر.	عمال إعادة التدوير التعاونيات / المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية (صريحة، مرتبطة بالعمال)	الفقرة 15 تهدف هذه المبادئ التوجيهية للسياسة إلى استخدامها من قبل: ...عمال إعادة التدوير والمنظمات العمالية التي تمثلهم؛ الكيانات الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية، بما في ذلك التعاونيات، وغيرها من منظمات عمال إعادة التدوير...
يؤكد هذا القانون أن جميع عمال إعادة التدوير، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي، هم أصحاب حقوق. يشمل ذلك ضمنيًا العمال غير الرسميين وجامعي النفايات.	(عمال إعادة التدوير (عام.	(الفقرة 16 (أ "تقع على عاتق الحكومات واجب اعتماد القوانين واللوائح الوطنية وتطبيقها وإنفاذها تدريجياً، وضمان حماية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل واتفاقيات وبروتوكولات منظمة العمل الدولية المصادق عليها وتطبيقها على جميع العاملين في مجال إعادة التدوير."...

يؤكد ذلك على أن جامعي النفايات يمثلون فئة فرعية محددة ضمن عمال إعادة التدوير غير الرسميين الحاجة المُلحة إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذا الأمر، والذي يشمل الحماية الاجتماعية للجميع.	(جامعو النفايات (محتوى صريح (العمال غير الرسميين (بشكل صريح	الفقرة 67 "يشكل القطاع غير الرسمي تحدياً كبيراً لإنفاذ التشريعات، ونمو المؤسسات المستدامة والمنتجة والفعالة، وتحسين سبل العيش وظروف العمل لجامعي النفايات وغيرهم من العمال غير الرسميين."،وإعمال حقوقهم في العمل و"الحماية الاجتماعية للجميع".
يدعم النهج المراعية للنوع الاجتماعي والشمولية لجامعي النفايات. يعزز تحديد الأولويات بناءً على نقاط الضعف.	عمال إعادة التدوير غير الرسميين (بشكل صريح)).	(الفقرة 67 (تابع "النساء والشباب والمهاجرون وغيرهم من فئات العمال المحرومين في سوق العمل ممثلون تمثيلاً زائداً بين عمال إعادة التدوير غير الرسميين"
يصف هذا بدقة واقع العمل لمعظم جامعي النفايات. يقوم بإعداد أو اقتراح سياق يحتاج إلى حماية وتنظيم مناسبين.	عمال إعادة التدوير غير الرسميين (ضمنياً)).	الفقرة 122 "من السمات الشائعة لإعادة التدوير في الاقتصاد غير الرسمي غياب علاقة عمل مباشرة بين العمال المعنيين وصاحب العمل الذي يعملون لديه."
الاعتراف المباشر بظروف العمل الخاصة بجامعي النفايات. تستند الأحكام اللاحقة إلى أحكام تتعلق بالسلامة والصحة المهنية، وساعات العمل، والحماية.	(جامعو النفايات (محتوى صريح	الفقرة 126 بالنسبة لعمال إعادة التدوير، قد تكون ساعات العمل مفرطة بسبب عوامل مثل عدم انتظام أعمال إعادة التدوير في بعض سلاسل القيمة، وانخفاض الدخل، أو متطلبات الوظيفة. ويعمل بعض جامعي النفايات ليلاً.،بينما يعمل الكثيرون بمفردهم وفي عزلة.

قسم الخرائط: التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني .2		
وهي تقر بشكل مباشر بما يلي: 1) تعمل التعاونيات على تحسين ظروف المعيشة والعمل؛ 2) تأثيرها ذو أهمية خاصة للعمال الضعفاء في الاقتصاد غير الرسمي. تتناول هذه الفقرة بشكل قاطع التعاونيات الخاصة بجامعي النفايات المنظمين.	عمال إعادة التدوير الاقتصاد غير الرسمي (صريح) SSE / التعاونيات	الفقرة 44 تؤدي التعاونيات وغيرها من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورًا هامًا في تعزيز العمل اللائق، وقد ساهمت في تحسين ظروف معيشة وعمل عمال إعادة التدوير في العديد من البلدان، لا سيما تلك المعرضة لنقص حاد في فرص العمل اللائق في القطاع غير الرسمي. وتطبق هذه الكيانات مجموعة من القيم المتأصلة في عملها، والتي تتناغم مع رعاية الإنسان والبيئة، والمساواة والعدالة، والترابط، والحكم الذاتي، والشفافية والمساءلة، وتحقيق العمل اللائق وسبل العيش الكريم.
يقرّ بأنه لا ينبغي التمييز ضد كيانات SSE في مجال إعادة التدوير. يحمي بشكل صريح التعاونيات التي تجمع النفايات من: 1) الخصخصة الحصرية، 2) التحيزات التنظيمية، 3) المزايدة غير المتكافئة.	SSE / التعاونيات (كيانات إعادة التدوير (صريحة	(الفقرة 47 (ج ينبغي على الحكومات، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال: ... (ج) ضمان تكافؤ الفرص من خلال معاملة كيانات إعادة التدوير في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفقًا للقانون والممارسة الوطنيين وبشروط لا تقل تفضيلًا عن تلك الممنوحة لأشكال المشاريع الأخرى.

يُقرّ هذا النهج بالعوائق الهيكلية التي تواجهها كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (بما في ذلك التعاونيات العاملة في جمع النفايات) فيما يتعلق بالوصول إلى: 1) الأسواق، 2) رأس المال، و3) الشبكات. وهذا يُبرر الحاجة إلى سياسات دعم محددة.	كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (صريح) في سياق إعادة التدوير (ضمني)، والتي تشمل منظمات جمع النفايات التي تم إنشاؤها داخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ضمني)).	(الفقرة 48 (ج ينبغي على منظمات أصحاب العمل ما يلي: **(ج)** النظر في تسهيل وصول كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى شبكات الأعمال والشركاء الذين يمكنهم المساهمة في تنميتها، وتعزيز إمكاناتها التجارية وقدراتها الريادية والإدارية، وتعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، وتسهيل وصولها إلى الأسواق الدولية والتمويل المؤسسي.

وهي تعترف صراحة بالتنظيم الجماعي كوسيلة لـ: 1) تحسين ظروف العمل، 2) المشاركة في علاقات العمل، 3) تعزيز الإنتاجية. وهي تعترف صراحة بالحاجة إلى أطر تنظيمية مواتية ومشجعة لـ "التنظيم"، لا سيما في كيانات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء.	SSE / التعاونيات / كيانات الجمعيات الرسمية / منظمات أخرى (أعضاء قائمة على السفن (صريحة (عمال إعادة التدوير (ضمني، قوي (العمال غير الرسميين (ضمنياً	(الفقرة 152 (و ينبغي على الحكومات: (...) (و) تعزيز إنشاء وتنمية التعاونيات وغيرها من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تهيئة بيئة تنافسية عادلة فيما يتعلق بالإطار القانوني والإداري الذي يحكم تشكيلها وعملها، بما يتوافق مع التوجيهات الواردة في التوصية رقم 193. إن تمكين رواد الأعمال وأصحاب العمل والعمال في مختلف سلاسل القيمة وعمليات إعادة التدوير من التنظيم في جمعيات رسمية، مثل كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغيرها من المنظمات القائمة على العضوية، بما في ذلك المنظمات والشبكات التي تقودها النساء والشباب، قد يزيد من قدرتهم على المشاركة الفعالة في العلاقات الصناعية ويساهم في تحسين الإنتاجية وظروف العمل والعمل اللائق.

يُمكّن من عمليات الشراء العامة الشاملة. الأساس المباشر لإدراج تعاونيات جامعي النفايات في أنظمة إعادة التدوير البلدية. وهي تُقرّ صراحةً بالحاجة إلى أطر تنظيمية مواتية ومُشجعة لـ"التنظيم"، لا سيما في كيانات سوق الأوراق المالية الصغيرة. وتقترح مسار "المناقصات والتعاقدات العامة".	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات وغيرها من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ((صريح	(الفقرة 23 (أ ينبغي على الحكومات: (أ) الاستفادة من المشتريات العامة لتحسين فرص العمل اللائق في إدارة النفايات وإعادة التدوير، بما في ذلك تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات وغيرها من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتمكينها من المشاركة في عمليات المناقصات...

قسم التخطيط: الصياغة الرسمية .3		
وهي تشمل بشكل صريح الأسر وأصحاب الأعمال، وهي فئات تشمل جامعي النفايات العاملين لحسابهم الخاص.	(العمال (عامة (الاقتصاد غير الرسمي (ضمنياً	الفقرة 65 "التقنين يعني ضمان أن جميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها العمال والوحدات الاقتصادية - بما في ذلك المؤسسات ورجال الأعمال والأسر - مشمولة بشكل كافٍ، من الناحية القانونية والممارسة، بترتيبات رسمية".

إنها تعتبر عدم الرسمية سمة هيكلية للقطاع، وليست حالة شاذة. يصف هذا التقرير الظروف النموذجية لإعادة التدوير الحضري غير الرسمي، حيث يتواجد جامعو النفايات. يؤكد على أهمية التنظيم للتغلب على عدم الرسمية.	التوظيف غير الرسمي (عمال إعادة التدوير (ضمنياً	الفقرة 66 هناك مستويات مرتفعة من العمل غير الرسمي في إعادة التدوير وغيرها من حلقات الاقتصاد الدائري، لا سيما في مدن البلدان منخفضة الدخل ومحيطها. ويُعدّ انخفاض الإنفاق العام، وعدم كفاية الخدمات العامة الجيدة، ومحدودية الوصول إليها، من العوامل الرئيسية الدافعة للعمل غير الرسمي، إلى جانب انخفاض إنتاجية المؤسسات وتحديات الامتثال. كما أن العوامل الجزئية، مثل انخفاض مستويات التعليم، والتمييز، والفقر، ونقص الموارد الاقتصادية والمالية والعقارية، وضعف التنظيم، قد تدفع العمال إلى العمل غير الرسمي.
وهي تعترف صراحةً بجامعي النفايات باعتبارهم: 1) أفراداً متضررين من القطاع غير الرسمي، 2) أصحاب حقوق العمل والحماية الاجتماعية. 3) وتربط بين القطاع غير الرسمي وعدم المساواة الهيكلية.	(جامعو النفايات (محتوى صريح العمال غير الرسميين عمال إعادة التدوير غير الرسميين	الفقرة 67 "يشكل القطاع غير الرسمي تحدياً كبيراً أمام إنفاذ التشريعات، ونمو المؤسسات المستدامة والمنتجة والفعالة، وتحسين سبل عيش وظروف عمل جامعي النفايات وغيرهم من العاملين في القطاع غير الرسمي، وإعمال حقوقهم في العمل والحماية الاجتماعية للجميع. وتُشكل النساء والشباب والمهاجرون وغيرهم من فئات العمال المهمشة في سوق العمل نسبة كبيرة بين عمال إعادة التدوير في القطاع غير الرسمي".

يتم تقديم الإضفاء الطابع الرسمي كشرط للانتقال العادل، وليس كعقوبة. وهذا يعني أن التحول البيئي يجب أن يشمل جامعي النفايات، لا أن يزيحهم.	(عمال إعادة التدوير (ضمنياً (جامعو النفايات (ضمنياً	(الفقرة 67 (تابع "لذلك فإن إضفاء الطابع الرسمي على إعادة التدوير، من خلال نهج السياسات المتكاملة، له أهمية بالغة لضمان انتقال شامل وعادل إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع، وإلى الاقتصاد الدائري لخلق وظائف لائقة."
يتم تقديم الإضفاء الطابع الرسمي كشرط لانتقال عادل، يحتاج إلى حوافز، وليس كعقوبة. وهذا يعني أن التحول البيئي يجب أن يشمل جامعي النفايات، لا أن يزيحهم.	الاقتصاد غير الرسمي (عمال إعادة التدوير (ضمنياً	(الصفحة 50 – الفقرة 68 (أ-ب ينبغي للحكومات، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال، أن: (أ) إجراء تقييم شامل لخصائص ودوافع العمل غير الرسمي، بما في ذلك جمع الإحصاءات المتعلقة بالقوى العاملة والوحدات الاقتصادية، ومراجعة الأطر القانونية والسياساتية والممارسات، والنظر في أوجه القصور في العمل اللائق في إعادة التدوير؛ (ب) تطوير وتنفيذ إطار سياسات متكامل ووضع استراتيجيات وحوافز لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي في إعادة التدوير، ... مع مراعاة تنوع الجهات الفاعلة وأن تكون مصممة خصيصاً لمحركات الاقتصاد غير الرسمي الخاصة بكل سياق.

وهي تربط بين الرسمية والتنظيم والحوار الاجتماعي. إنها تطبق بشكل صريح التفتيش العمالي والسلامة والصحة المهنية على الاقتصاد غير الرسمي، لكنها تتجاهل السياقات التي تعمل فيها منظمات التوظيف غير الرسمية وصعوبة الامتثال لمعايير العمل، وصعوبة التفتيش العمالي في بعض سياقات العمال غير الرسميين.	الاقتصاد غير الرسمي عمال إعادة التدوير كيانات SSE (صريحة)	(الفقرة 68 (و-ح ينبغي على الحكومات... أن:" (و) تعزيز السلامة والصحة المهنية والتفتيش العمالي والآليات لتعزيز الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية، وضمان أن الاعتراف بعلاقات العمل وإنفاذها في إعادة التدوير ينطبق على الاقتصاد غير الرسمي أيضًا، وتوسيع نطاق ولاية وقدرة التفتيش العمالي ليشمل كيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات غير الرسمية وغير المسجلة؛ (ز) خلق بيئة مواتية لأصحاب العمل والعمال لممارسة حقهم في التنظيم والمفاوضة الجماعية؛ (ح) تعزيز الحوار الاجتماعي في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.
لا يسبق الإضفاء الطابع الرسمي الحماية الاجتماعية: فهما يعززان بعضهما البعض. تعزيز حق جامعي النفايات غير الرسميين في الحماية الاجتماعية.	عمال إعادة التدوير (العمال غير الرسميين (ضمنياً	(الفقرة 68 (أ ضمان حصول جميع العاملين في مجال" إعادة التدوير على تغطية كافية للحماية الاجتماعية، مع مراعاة الظروف الوطنية، وجعل أنظمة الحماية الاجتماعية أكثر استدامة وشمولية وفعالية،"عوامل تمكين استراتيجيات الإضفاء الطابع الرسمي

قسم الخرائط حول الحماية الاجتماعية، وظروف العمل، والسلامة والصحة المهنية، والعنف .4		
ويؤكد ذلك أن الحماية الاجتماعية لا تعتمد علىالتوظيف الرسمي. ينطبق ذلك بشكل مباشر على جامعي النفايات، والعاملين لحسابهم الخاص، وأعضاء التعاونيات.	جميع العاملين في مجال إعادة التدوير ((بشكل صريح	(الفقرة 68 (أ ينبغي للحكومات، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال، "ضمان حصول جميع العاملين في مجال إعادة التدوير على تغطية كافية للحماية الاجتماعية، مع مراعاة الظروف الوطنية، وجعل أنظمة الحماية الاجتماعية أكثر استدامة وشمولية وفعالية.."
يستعرض التقرير فئات مختلفة تصف سياقات وظروف عمل جامعي النفايات.	العمال في المؤسسات غير الرسمية والعمال لحسابهم الخاص في الشوارع ومواقع النفايات (صريح)	الفقرة ١٣٨. يتباين توفير مرافق الرعاية والرفاهية في مجال إعادة التدوير تبايناً كبيراً، إلا أن الظروف عموماً أفضل للعاملين في المؤسسات الرسمية الكبيرة مقارنةً بالعاملين في المشاريع غير الرسمية والعاملين لحسابهم الخاص في الشوارع ومواقع النفايات حيث غالباً ما تكون هذه المرافق معدومة. ولا يحصل معظم العاملين في القطاع غير الرسمي في مجال إعادة التدوير على مرافق رعاية ورفاهية كافية. وبالنسبة لبعضهم، فإن ظروف المعيشة والعمل متداخلة بشكل وثيق.
يصف بدقة نموذج العمل السائد لجامعي النفايات. يبرر ذلك بشكل غير مباشر الحاجة إلى مناهج الحماية الاجتماعية التي لا تعتمد على العمل بأجر.	(الاقتصاد غير الرسمي (بشكل صريح	الفقرة 122 "من السمات الشائعة لإعادة التدوير في الاقتصاد غير الرسمي غياب علاقة عمل مباشرة بين العمال المعنيين وصاحب العمل الذي يعملون لديه."

التعرف النصي على الظروف المحددة التي تفتقر إلى السلامة والصحة المهنية: العمل الليلي، أو العمل خلال ساعات غير قياسية، والعزلة، وساعات العمل غير المنتظمة. أساس مباشر لتبرير التدابير التنظيمية والوقائية "الخاصة".	(جامعو النفايات (محتوى صريح	الفقرة 126 "بالنسبة لعمال إعادة التدوير، قد تكون ساعات العمل مفرطة بسبب عوامل مثل عدم انتظام أعمال إعادة التدوير في بعض سلاسل القيمة، وانخفاض الدخل، أو متطلبات الوظيفة. يعمل بعض جامعي النفايات ليلاً، بينما يعمل الكثيرون بمفردهم وفي عزلة".
ويعزز ذلك التزام الدولة بتوفير	جميع العمال يعيدون التدوير (بشكل صريح) جميع عمال النفايات وإعادة التدوير (بشكل صريح))	الفقرة 111 ينبغي للحكومات، بالتشاور مع منظمات الموظفين، أن: ب) وضع أو تعزيز السياسات والبرامج والأنظمة الوطنية للسلامة والصحة المهنية التي توفر الحماية لجميع العاملين في مجال إعادة التدوير، بغض النظر عن الجنسية أو العمر أو الجنس أو الإعاقة أو أي وضع آخر. أ) ضمان توفير خدمات السلامة والصحة المهنية الكافية لجميع العاملين في مجال النفايات وإعادة التدوير
الاعتراف المباشر بالعنف الهيكلي. يشمل ذلك العنف المؤسسي والعنف الشرطي. أساس تنظيمي متين للدفاع عن حقوق الإنسان.	(جامعو النفايات (محتوى صريح (العمال غير الرسميين (بشكل صريح	الفقرة 143 "بين عمال إعادة التدوير، يتعرض جامعو النفايات غير المنظمين وغير الرسميين الذين يعملون في مواقع دفن النفايات والشوارع بشكل خاص للعنف والمضايقات، بما في ذلك من قبل سلطات إنفاذ القانون، والجهات الأمنية الخاصة، والجماعات الإجرامية".

يعترف بممارسات محددة استنكرتها تاريخياً حركات جامعي النفايات.	(جامعو النفايات (محتوى صريح	(الفقرة 143 (تابع "قد يواجهون الاعتقال ومصادرة المواد والتحرش الجنسي وغير ذلك من أشكال الإساءة أثناء أداء عملهم."

رسم خريطة قسم الحوار الاجتماعي والتشاركية الثلاثية .5		
يُدرج قطاع إعادة التدوير في الإطار الثلاثي الكلاسيكي لمنظمة العمل (الدولية. (جميع أنواع المفاوضات الأساس المفاهيمي لإدراج منظمات جامعي النفايات في العمليات المؤسسية: الحوار الاجتماعي شرط أساسي لوجود عمل لائق	(عمال إعادة التدوير (ضمنياً	الفقرة الافتتاحية للقسم 5 يُعدّ الحوار الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية لبناء توافق في الآراء حول سبل تحقيق العمل اللائق في مجال إعادة التدوير والاقتصاد الدائري. وتُشكّل إدارات العمل وهيئات التفتيش القوية والمستقلة والفعّالة، فضلاً عن منظمات أصحاب العمل والعمال، شرطاً أساسياً لتعزيز الحوار الاجتماعي، ودعم العمل اللائق في مجال إعادة التدوير، وضمان انتقال عادل إلى الاقتصاد الدائري الأوسع نطاقاً.

يشمل ذلك عمال إعادة التدوير، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، لأنه يعترف بالحوار الاجتماعي على مستوى المؤسسات والمستويات المحلية والقطاعية والوطنية، مما يعكس الهيكل متعدد المستويات لأنظمة إعادة التدوير حيث يعمل هؤلاء العمال وينظمون أنفسهم. من خلال التأكيد على الحوار الاجتماعي (بما في ذلك المفاوضة الجماعية) باعتباره مفتاحًا لإدارة عملية الانتقال، فإنه يثبت أنه لا يمكن تحقيق العمل اللائق في إعادة التدوير دون المشاركة الفعالة وصوت عمال إعادة التدوير، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، في صياغة السياسات التي تؤثر على سبل عيشهم.		الفقرة 73. "...يُعد الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية، على مستوى المؤسسات والمستويات المحلية والقطاعية والوطنية، أمراً أساسياً لتقييم الفرص وحل التحديات التي تفرضها عملية الانتقال، ولضمان أن تصبح المبادئ التوجيهية للسياسة العامة لتعزيز العمل اللائق في إعادة التدوير أكثر كفاءة وأن تعمل لصالح الجميع..."
الاعتراف المباشر بمنظمات جامعي النفايات غير الرسميين. يضفي الشرعية على التعاونيات والجمعيات والشبكات كجهات فاعلة في الحوار الاجتماعي. يمتدنطاق التشارك الثلاثيخارج نطاق العمل الرسمي.	(عمال إعادة التدوير (بشكل صريح بما في ذلك منظمات عمال إعادة التدوير في الاقتصاد غير الرسمي (صريح))	الفقرة 151 ينبغي أن يشمل الحوار الاجتماعي في" مجال إعادة التدوير المنظمات التمثيلية لعمال إعادة التدوير، بما في ذلك منظمات عمال إعادة التدوير في الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى منظمات أصحاب العمل والحكومات."
ينص على أن خدمات إدارة العمل يجب أن تغطي جميع فئات العمال، بما في ذلك صراحة أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي وفي أشكال العمل غير القياسية. يدرك الحاجة إلى تكييف السياسات وإعادة تصميمها لمعالجة الحقائق والاحتياجات المحددة لهؤلاء العمال، ويدعم الإضفاء الطابع الرسمي التدريجي بدلاً من فرض مناهج تنظيمية موحدة.	العمال في الاقتصاد غير الرسمي (صريح))	الفقرة 161. ينبغي للحكومات، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال، ما يلي: (و) تكييف السياسات وإعادة تصميمها لضمان شمول خدمات إدارة العمل لجميع فئات العمال وتلبية احتياجاتهم الخاصة فيما يتعلق بعلاقات العمل الجماعية والعمل اللائق. ويشمل ذلك التوسع التدريجي في تقديم الخدمات للعمال في الاقتصاد غير الرسمي لدعم إضفاء الطابع الرسمي على عملهم، وفي أشكال العمل غير النظامية، وتعزيز القدرة على الحوار الاجتماعي مع

يعزز هذا الالتزام بتعزيز الحوار الاجتماعي مع منظمات العمال الأكثر تمثيلاً، مما يضفي الشرعية على منظمات عمال إعادة التدوير غير الرسميين بصفتهم محاورين مؤسسيين في السعي لتحقيق العمل اللائق.		المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال.
ينص هذا على أن الحوار الاجتماعي في مجال إعادة التدوير يجب أن يشمل بنشاط الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، وليس فقط الجهات الفاعلة الرسمية القائمة. وهي تدرك أن المشاركة تتطلب بناء القدرات، وليس مجرد دعوة رسمية. إنها توجه المشاركة من خلال منظمات العمال الأكثر تمثيلاً، مما يعزز الشرعية المؤسسية لمنظمات عمال إعادة التدوير غير الرسميين.	الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر ((بشكل غير مباشر، جامعو النفايات [...] المنظمات العمالية الأكثر تمثيلاً	الفقرة 106: ينبغي للحكومات، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال، أن: ج) ضمان أن يدعم الحوار الاجتماعي وعمليات التشاور الأخرى المتعلقة بإعادة التدوير مشاركة الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، وتعزيز قدرة الفئات المعرضة للخطر على المشاركة الفعالة من خلال منظمات أصحاب العمل والعمال الأكثر تمثيلاً؛
يُعد هذا الأمر ذا أهمية بالغة لجامعي النفايات ومنظماتهم لأنه يُقر بالمقاييس وحقيقة أن إعادة التدوير منظمة إقليمياً. فهو يتيح المشاركة على المستوى البلدي وفي عمليات إدارة النفايات القطاعية.	(	الفقرة 152. ينبغي للحكومات، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال، أن: أ. تعزيز الحوار الاجتماعي والمشاركة فيه بنشاط عند تنفيذ التوصيات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية، في جميع المراحل بدءًا من تصميم السياسات وحتى التنفيذ والتقييم، وعلى جميع المستويات من العالمية والإقليمية والوطنية والقطاعية والمحلية إلى مستوى المؤسسات...
يلزم هذا القانون الحكومات بدعم إنشاء وتنمية وتفعيل منظمات أصحاب العمل والعمال في مجال إعادة التدوير بشكل فعال، وليس مجرد الاعتراف بها. وهي تربط هذه المنظمات بشكل مباشر بالصوت التشاركي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والانتقال العادل إلى الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري.	المنظمات [...] العاملين في مجال إعادة التدوير (بما في ذلك العاملين في الاقتصاد غير الرسمي) منظمات أصحاب العمل والعمال في (مجال إعادة التدوير (صريح	الفقرة 152. (ب) وضع وتنفيذ سياسات متكاملة لتعزيز إنشاء ونمو وفعالية منظمات أصحاب العمل والعمال في مجال إعادة التدوير، لضمان مشاركتهم الفعّالة ومساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والانتقال العادل نحو الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري. ينبغي أن تستجيب هذه السياسات للتحديات الخاصة بإعادة التدوير، وأن

يتطلب الأمر سياسات لمعالجة التحديات الهيكلية المحددة لقطاع إعادة التدوير، مع الإقرار بخصائصه المميزة. وهي تأخذ بعين الاعتبار بشكل صريح الآثار القانونية والعملية للعمالة الخارجية والمؤقتة والمهاجرة، وتوسع نطاق الحماية ليشمل ما يتجاوز علاقات العمل القياسية. يعزز ذلك الشرعية المؤسسية لمنظمات عمال إعادة التدوير باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في صياغة سياسات التحول والتنمية.		تراعي بشكل كامل الآثار القانونية والعملية للعمال المتعاقدين والمؤقتين والمهاجرين، ومنظمات أصحاب العمل والعمال في مجال إعادة التدوير.
يتطلب ذلك من الحكومات ضمان مشاركة حقيقية لمنظمات أصحاب العمل والعمال في الحوار الاجتماعي على جميع المستويات، بما يتجاوز المشاركة الرمزية. يؤكد ذلك على أنه يجب على عمال إعادة التدوير ليس فقط الاستجابة للمقترحات المصممة خارجياً، بل أيضاً تشكيل السياسات والبرامج والمبادرات بشكل فعال، مما يضمن ملكية حقيقية. وهي تعزز المشاركة الشاملة، وتشجع بشكل صريح على إشراك النساء والشباب في عمليات صنع القرار والتفاوض.	منظمات العمال (بما في ذلك منظمات العمال في الاقتصاد غير الرسمي)	هـ) إنشاء آليات حوار اجتماعي جديدة، أو تعزيز الآليات القائمة، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان مشاركة منظمات أصحاب العمل والعمال بشكل حقيقي في الحوار الاجتماعي على جميع المستويات. يشمل هذا الإجراء ضمان قدرة أصحاب العمل والعمال، ليس فقط من خلال منظمات يختارونها بأنفسهم، على المساهمة في المقترحات الخارجية، بل أيضاً على المشاركة الفعّالة واقتراح التدابير والبرامج والأنشطة التي تُشكّل وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. ولا تقتصر المشاركة على مجرد التشاور، بل يجب أن تُفضي إلى تبنّي فعلي للمبادرات من قِبل عمال إعادة التدوير ولصالحهم. كما ينبغي تشجيع مشاركة النساء والشباب في المفاوضات وغيرها من هيئات وعمليات صنع القرار.
رسم خرائط الأقسام المتعلقة بالانتقال العادل		

يُعدّ مفهوم "وفرة فرص العمل" أمراً بالغ الأهمية لأنه يُصوّر الاقتصاد الدائري على أنه مولد لفرص عمل لائقة، مما يعني أن التحول البيئي يجب أن يخلق ويوسع سبل العيش لا أن يقضي على الوظائف الحالية التي يشغلها جامعو النفايات إن مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" يرسخ الانتقال بشكل صريح في مبدأ الإدماج، الذي يحمي بشكل مباشر العمال غير الرسميين في صناعة إعادة التدوير من التشريد ويؤكد حقهم في الاندماج في فوائد سياسات المناخ والاقتصاد الدائري.	عدم ترك أي أحد خلف الركب (بما في ذلك العاملين في الاقتصاد غير الرسمي)	القسم 2.9 العنوان: انتقال عادل نحو اقتصاد دائري غني بالوظائف... الفقرة 69. يهدف الانتقال العادل إلى تعظيم الفرص الاجتماعية والاقتصادية للعمل المناخي والبيئي بطريقة شاملة، من خلال خلق فرص عمل لائقة، والحد من عدم المساواة، وعدم إهمال أي أحد.
يُعد هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة للعاملين في مجال إعادة التدوير، لأنه يتطلب من الحكومات توقع آثار ذلك على التوظيف، وتوفير الحماية الاجتماعية وتنمية المهارات، وضمان حوار اجتماعي هادف قبل تنفيذ السياسات التي قد تؤدي إلى تشريدهم أو استبعادهم.	يشمل ذلك عمال إعادة التدوير، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، لأن الفقرة تنطبق على "جميع" العمال المتأثرين بسياسات الانتقال وتتناول بشكل صريح فقدان الوظائف والنزوح والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، وكلها أمور ذات صلة مباشرة بإغلاق مدافن النفايات وإصلاحات نظام إدارة النفايات.	الفقرة 72. ينبغي أن تتضمن السياسات المتماسكة لتوفير إطار انتقال عادل للجميع وتعزيز خلق المزيد من الوظائف اللائقة، حسب الاقتضاء: توقع الآثار على التوظيف، والحماية الاجتماعية الكافية والمستدامة لفقدان الوظائف والنزوح، وتنمية المهارات والحوار الاجتماعي، بما في ذلك الممارسة الفعالة للحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية.